

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة/ مساهمي شركة القصيم القابضة للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

تقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة القصيم القابضة للاستثمار - شركة مساهمة سعودية - ("الشركة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، وقوائم الربح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي

- لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ان مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما اننا التزمنا بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة، لتوفير أساس لإبداء رأينا.

لفت انتباه

- نود لفت الانتباه الى الايضاح رقم (٣٣) في القوائم المالية انه خلال ٢٠١٨م قررت الشركة الدخول كمؤسس مع مجموعة مستثمرين مستقلين في شركة متخصصة في تصنيع وتسويق التمور بحصة ٤٠% من راس مال الشركة الجديدة البالغ ١٠٠ مليون ريال سعودي، بحيث تقدم الشركة أصول مصنع التمور لديها واصول أخرى، لكن تم الغاء تأسيس الشركة الجديدة بناء على قرار اللجنة التأسيسية لشركة تمور القصيم بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٢١م. لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.
- نلفت الانتباه الى الايضاح رقم (٣١) في القوائم المالية والذي أشار الى وجود دعوى قضائية من الشركة ضد فرع وزراة البيئة والمياه والزراعة ("الوزارة") بمنطقة القصيم، والتي تتعلق بطلب الغاء القرار السلبي المتمثل في امتناع فرع الوزارة عن الرفع للمقام السامي بطلب تملك الشركة لكامل المساحة التي قامت بإحيائها من الأرض المسلمة لها. حيث صدرت موافقة من المقام السامي على تملك الشركة مساحة ٧٤ مليون متر مربع فقط من اجمالي المساحة التي قامت بإحيائها وتطالب الشركة بالرفع للمقام السامي بطلب تملك الشركة باقي المساحة التي قامت بإحيائها من تلك الأرض البالغة ١١٦ مليون متر مربع. مع الإشارة الى انه عند افتراض خسارة الشركة الدعوى، سوف تأثر بشكل جوهري على الشركة نظرا لارتباط الأرض المتنازع عليها مع عقود إيرادات الايجار التي ابرمتها الشركة والذي يمثل مصدر الدخل الرئيسي للشركة ولا يمكن تحديد الخسائر المتوقعة الا عند الفصل النهائي في الدعوى، وقد صدر بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢١م حكم ابتدائي من المحكمة الإدارية بمنطقة القصيم في القضية المقامة من شركة القصيم القابضة للاستثمار ضد فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة القصيم بعدم قبول الدعوى، وبناء على رأي المستشار القانوني للشركة ان سبب رفض الدعوى يرجع الى عدم اختصاص المحكمة الإدارية بنظر الدعوى وان المختص هو لجنة في وزارة البيئة والمياه والزراعة. قامت الشركة باستلام الحكم والاعتراض عليه أمام محكمة الاستئناف الإدارية، وقد قيدت الدعوة بالرقم ١٤٤٢/٤٤٦ في محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة القصيم وحدد موعد الجلسة الأولى بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠٢١م.

وبتاريخ ١٨ مايو ٢٠٢١م ورد للشركة خطاب من وزراة البيئة والمياه والزراعة والمؤرخ في ٢٤ رمضان ١٤٤٢هـ بخصوص ارض شرى والذي تامل فيه الوزارة سداد اجرة المثل للمساحة المعتدى عليها والتي قامت الشركة بإحيائها من تاريخ وضع اليد وحتى تاريخ ٢٤ رمضان ١٤٤٢هـ لخزينة الدولة لصالح الوزارة، وحيث ان هناك دعوى قائمة مقامة ضد فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة تطالب فيها الشركة بإلغاء القرار المتمثل في امتناع الوزارة عن الرفع للمقام السامي بطلب تملك الشركة لكامل المساحة التي قامت بإحيائها من الأرض المسلمة لها، وبالتالي فلا يحق للوزارة المطالبة بالاجرة قبل الفصل في ملكية الشركة للأرض من عدمه وقد قامت الشركة بالاعتراض على القرار بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٢١م. وقد أصدرت محكمة الاستئناف الادارية بمنطقة القصيم حكما يقضي بالغاء الحكم الصادر بتاريخ ١٧/٨/١٤٤٢هـ من الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية ببريدة في الدعوى المقيدة برقم (٢٢٨) لعام ١٤٤٢هـ، القاضي بعدم قبول الدعوى، وإلغاء قرار وزارة البيئة والمياه والزراعة السلبي المتمثل في امتناعها عن إحالة تظلم شركة القصيم القابضة للاستثمار عن عدم تملك كامل المساحة التي قامت بإحيائها من الأرض المخصصة لها إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة العاشرة من نظام توزيع الأراضي البور وقد تم استلام الحكم في تاريخ ١٤٤٣/٠٣/٠٣هـ وتم تقديم طلب لقيد الدعوى امام اللجنة. لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الامر.

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

إلى السادة/ مساهمي شركة القصيم القابضة للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

تقرير عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

الأمور الرئيسية للمراجعة

ان الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولم نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. وبالنسبة الي كل أمر مدرج أدناه، فان وصفنا لكيفية معالجة مراجعتنا لهذا الأمر موضع ادناه:

أمر رئيسي للمراجعة	كيفية معالجتنا الأمر الرئيسي أثناء مراجعتنا
<p>الانخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية</p> <p>تمتلك الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م استثمارات عقارية بمبلغ ٢٢٤,٠٨٢,٠٩١ ريال سعودي (٢٠٢٠م: ٢١٧,٩١١,٧٠٦ ريال سعودي) تتمثل في أراضي مقام عليها مشروعات مؤجرة للغير.</p> <p>ويتم الاحتفاظ بالاستثمارات العقارية بغرض تحقيق عائد من تأجيرها أو تحقيق مكاسب رأسمالية أو كليهما. وتدرج الاستثمارات العقارية بالتكلفة مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة.</p> <p>ووفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي، فإنه يجب على إدارة الشركة إعادة قياس الاستثمارات العقارية بشأن خسائر الانخفاض في القيمة كلما دعت الأحداث أو التغيرات في الظروف التي تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم إثبات أثر إعادة القياس بالقيمة التي تتجاوز فيها القيمة الإستردادية القيمة الدفترية لتلك الاستثمارات.</p> <p>لتقييم الانخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية، تقوم إدارة الشركة بالتعاقد مع مقيم عقاري معتمد ومستقل للقيام بتقييم للاستثمارات العقارية على أساس سنوي.</p> <p>تم اعتبار قياس القيمة العادلة للاستثمارات العقارية وتحديد الانخفاض في القيمة أمر رئيسي للمراجعة بسبب:-</p> <ul style="list-style-type: none"> - قياس القيمة العادلة يتطلب ممارسة تقديرات وافترضات جوهرية قد تكون غير مؤكدة في طبيعتها. - الأثر المحتمل لقياس القيمة العادلة قد يكون جوهرياً على قائمة المركز المالي ونتائج أعمال الشركة. <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح (٥) الذي يتضمن السياسة المحاسبية المتعلقة الاستثمارات العقارية والانخفاض في قيمتها والإيضاح (٧) للإفصاح عن تفاصيل الاستثمارات العقارية والقيمة العادلة لها.</p>	<p>تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين أمور أخرى ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التأكد من المستندات المؤيدة لملكية الشركة لتلك الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م. - الحصول على تقرير بالقيمة العادلة لتلك الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م. - تقييم خبرات ومؤهلات المقيم العقاري ومدى استقلاليتيه وقراءة شروط التعاقد معه لتحديد ما إذا كانت هناك أمور قد تؤثر على موضوعية المقيم أو قد تفرض قيود على نطاق عمله. - مراجعة طرق ومنهجية التقييم ومعقولية الافتراضات المستخدمة من قبل المقيم. - مقارنة القيمة العادلة للاستثمارات العقارية مع قيمتها الدفترية للتأكد من الحاجة لإثبات أثر الانخفاض في القيمة (ان كان جوهرياً) في القوائم المالية. - تقييم مدى ملائمة وكفاية الإفصاحات في القوائم المالية طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

إلى السادة/ مساهمي شركة القصيم القابضة للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

تقرير عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

كيفية معالجة الأمر الرئيسي أثناء مراجعتنا	أمر رئيسي للمراجعة
<p>تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين أمور أخرى ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مراجعة مدي ملائمة السياسة المحاسبية المطبقة لتحديد نوع وتصنيف الموجودات المالية طبقاً لنموذج الاعمال. - مراجعة طريقة إجراء التقييم ومدي ملاءمة مدخلات تقييم تلك الموجودات. - التأكد من المستندات المؤيدة لملكية الشركة لتلك الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م. - الحصول على تقرير بالقيمة العادلة لتلك الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م. - تقييم مدي استقلالية المقيم الخارجي وقراءة شروط التعاقد معه لتحديد ما إذا كانت هناك أمور قد تؤثر على موضوعية المقيم أو قد تفرض قيود على نطاق عمله. - مقارنة القيمة العادلة للموجودات المالية مع قيمتها الدفترية للتأكد من الحاجة لإثبات الأثر (ان كان جوهرياً) في القوائم المالية. - تقييم مدي ملائمة وكفاية الإفصاحات في القوائم المالية طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي. 	<p><u>القيمة العادلة للموجودات المالية</u></p> <p>تمتلك الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسائر بمبلغ ١٥,٠٣٤,٤٠٧ ريال سعودي (٢٠٢٠م: ١٣,٦٧٧,٢٦٤ ريال سعودي) تتمثل في أدوات حقوق ملكية في شركات غير مدرجة بالسوق المالية بالملكة العربية السعودية.</p> <p>ووفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي، يجب على إدارة الشركة تقييم تلك الموجودات بالقيمة العادلة، ويتطلب تحديد القيمة العادلة للموجودات ممارسة تقديرات وافتراضات.</p> <p>وتقوم الشركة لتحديد القيمة العادلة وبالاعتماد على تقييم تلك الموجودات من خلال مقيم خارجي معتمد ومستقل.</p> <p>تم اعتبار قياس القيمة العادلة أمر رئيسي للمراجعة بسبب:</p> <ul style="list-style-type: none"> - قياس القيمة العادلة يتطلب ممارسة تقديرات وافتراضات جوهرية قد تكون غير مؤكدة في طبيعتها. - الأثر المحتمل لقياس القيمة العادلة قد يكون جوهرياً على قائمة المركز المالي ونتائج أعمال الشركة. <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح (٥) الذي يتضمن السياسة المحاسبية المتعلقة بقيمة الموجودات المالية والإيضاح (١٣) للإفصاح عن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.</p>
<p>تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين أمور أخرى ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التحقق من مدى ملائمة السياسة المحاسبية لتحقيق إيراد الشركة وفقاً لمتطلبات معيار التقرير الدولي رقم (١٥) الإيرادات من العقود مع العملاء. - اختبارات تفصيلية لعينة من المنتجات المباعة والتحقق من التطبيق السليم لسياسة الاعتراف بالإيراد. - إجراءات تحليلية لفهم أسباب التباين في الإيرادات مقارنة مع السنة السابقة والتحقق من منطقيتها وتحديد ما إذا كان هناك تقلبات هامة تحتاج الى فحص إضافي في ضوء فهمنا لظروف السوق الحالية. - اختبار إجراءات القطع للتأكد من تسجيل الإيرادات في فتراتها الصحيحة. - اختبار تصميم إجراءات الرقابة الداخلية وفعاليتها فيما يتعلق بإثبات الإيرادات والذمم المدينة الخاصة بها. 	<p><u>تحقق الإيرادات:</u></p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م قامت الشركة بالاعتراف بالإيرادات بمبلغ ١١,٣٧٢,٨٨٢ ريال سعودي (٢٠٢٠م: ١١,٦٥٧,٩١٠ ريال سعودي).</p> <p>يعتبر تحقق الإيرادات أمر مراجعة رئيسي كون الإيرادات عنصراً مهماً لأداء الشركة ونتائجها، ونظراً لتضمنها مخاطر متصلة باحتمال تجاوز الإدارة لإجراءات الرقابة الداخلية وذلك بأن يتم إثبات الإيرادات بأكثر من قيمتها الفعلية لتحقيق الأهداف أو لتحسين نتائج الشركة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح (٥) الذي يتضمن السياسة المحاسبية المتعلقة بالإيرادات والإيضاح (٢٤) للإفصاح عن الإيرادات.</p>

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

إلى السادة/ مساهمي شركة القصيم القابضة للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

تقرير عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بخلاف القوائم المالية للشركة وتقريرنا عنها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بهذا الخصوص.

وفيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك نأخذ في الاعتبار إن كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة أو أنها تبدو محرفة بشكل جوهري.

وعندما نقرا التقرير السنوي إذا أيقن لنا وجود تحريف جوهري، نكون مطالبين بالإبلاغ عن الامر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وطبقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية، لتمكينها من اعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة إلا ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو ليس هناك خيار واقعي بخلاف ذلك.

إن مجلس إدارة الشركة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول الى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري، سواء كان ناتج عن غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

إلى السادة/ مساهمي شركة القصيم القابضة للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية)

تقرير عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)

- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة. لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد باننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية وابلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول انها تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، تحديد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناء على ذلك تعد الأمور الرئيسية للمراجعة ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الامر، أو في ظروف نادرة للغاية، نرى ان الامر ينبغي الا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب انه من المتوقع بشكل معقول ان تفوق التبعات السلبية لفعّل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

التقرير حول المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

بناءً على المعلومات المقدمة لنا خلال قيامنا بإجراءات المراجعة، لم يرد الي علمنا ما يدعونا الي الاعتقاد بأن الشركة لا تتوافق في جميع النواحي الجوهرية، بمتطلبات واحكام نظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساس للشركة فيما يتعلق بتأثيرها على إعداد وعرض القوائم المالية.



عن البسام وشركاؤه

إبراهيم أحمد البسام
محاسب قانوني ترخيص رقم (٣٣٧)

القصيم، المملكة العربية السعودية
٢٨ شعبان ١٤٤٣ هـ
٣١ مارس ٢٠٢٢ م